صاحب عمل، يمثلون ٢٩,٢ بالمئة من قوة العمل العربية في نهاية العام ١٩٧٧[٤٩]، انخفض هذا العدد الى حوالى ٢٩١٠٠ صاحب عمل، يمثلون ١٨,٨ بالمئة من اجمالي قوة العمل العربية العام ١٩٨٥[٥٠]. وعلى الرغم من صعوبة تقدير نسبة الاستثمار الصناعي، الا ان التقديرات كافة تشير الى ان عدد العاملين فيها، بمن فيهم اصحابها، لم يتجاوز ٨٥٠٠ شخص، بنسبة لا تتجاوز ستة بالمئة من المشتغلين في الصناعة، بشكل عام[٥١].

ففي العام ١٩٧٤، لم يتجاوز عدد المؤسسات الصناعية في المناطق العربية ٥٩ مؤسسة، لا يملك العرب الا جزءاً منها. و«كانت هذه المؤسسات تنتج الملابس والقماش المنسوج، اضافة الى التوسع، قليلاً، في مجال الصناعة الكيماوية، وتصنيع المواد الغذائية. وبشكل عام، كانت هذه المؤسسات فروعاً لمؤسسات اسرائيلية كبيرة؛ واقتصرت انشطة القرى العربية على النجارة والحدادة والخياطة وصيانة السيارات»[٥٢].

وحدّد أحد الباحثين بصورة أكثر دقة، صورة الصناعة العربية العام ١٩٧٦؛ اذ لم يتجاوز عدد المؤسسات الصناعية التي يملكها عرب عن «[ورشتين صغيرتين] للخياطة، والثالثة مؤسسة تعدينية في يركا، في الجليل، يعمل فيها مئتا عامل... وحوالى خمسين مؤسسة صغيرة، هي، بأغلبيتها، معامل صغيرة للنجارة وورش الخياطة»[٥٣].

وبقي الضعف السمة الرئيسة للصناعة حتى بداية الثمانينات؛ اذ انه «حتى العام ١٩٨٣، لم يكن هناك أي مصنع، أو ورشة صناعية، في ٤٠ بالمئة من القرى، والبلدات العربية؛ وان عدد المصانع والورش التي احصيت في ذلك العام بلغ ٤١٠، وان ٨٤ بالمئة منها يمتلكها مواطنون عرب؛ وان ١٤٨ منها هي مخيطات، و ١٦٨ أخرى هي مصانع وورشات لانتاج مواد البناء... وان ٢٤٧ مصنعاً وورشة تشغل ما بين ٣ ـ ٩ عمال؛ ويبلغ مجموع المشتغلين في هذه المصانع والورش ٨١٨٨ [شخصاً]، أو ما يعادل ٦ بالمئة من مجموع المشتغلين العرب في الصناعة»[٥٤].

ولا ينفي امتلاك العرب لبضع معامل كبيرة (٢ ـ ٣ معامل) ونحو ٢٥٠ معمل خياطة و ٢٥٠ ورشة حجارة وباطون حقيقة غياب التصنيع العربي. وللتدليل على ذلك، أورد أحد الباحثين[٥٥] جدولاً يتضمن قائمة المعامل التي تمت الموافقة على اقامتها، أو توسيعها، في القطاع العربي، في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. وتتضمن المعامل الجديدة، وعددها أربعة فقط، المؤسسات التالية: «محزوريم للدقيق» في عبلين (١٤ عاملاً)، و «اديب غبرور»، وهو مقلع للحجارة في كرميئيل (١٩ عاملاً)، و«رامي للنسيج» في قرية يركا (خمسة عمال)، و«مركز ميخائيل الصناعي للمباني الصناعية» في الناصرة. أما المعامل التي تمت الموافقة على توسيعها، فهي أربعة أيضاً، تضم: «كراون جوليس للنسيج» في قرية يركا، و«م. معروف» على طريق عكا ـ صفد، وهو مقلع حجارة، و«مصنع كدماني للمعادن» في قرية يركا، و«الاخوان بولص للرخام» من كرميئيل.

واذا جمعنا الصورة تبعاً لما ورد في الدراسات السابقة، فان عدد المؤسسات، في نهاية العام ١٩٨٥، لم يتجاوز ٣٥٠ مؤسسة عربية، توظف حوالى ٨٥٤٨ عاملاً عربياً، معظمها عبارة عن معامل للخياطة ومواد البناء، وحجمها، في الغالب، صغير. وترجع أسباب ذلك الى ان غالبية المستثمرين تفضل أن يكون رأسمال المشروع صغيراً، ومخاطره محدودة، ومداه الزمني قصير[٥٦]. ويعود ذلك الى المخاوف من فشل المشروع، نتيجة محاربة الحكومة له، كما حدث مع العديد من العرب.

وتجدر الاشارة الى ان عدداً من المشاريع العربية الصناعية قد أفلس، «مثل مطحنة قرمان